

واشنطن تعرض حماية الحكومة العراقية مقابل الابتعاد عن إيران

متظاهرون: عبدالمهدي ينفذ تعليمات إيرانية للتنكيل بالنشطاء ومطاردة الصحفيين



حذرت الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة في تصريحات معلنة رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي من مغبة مواصلة التواطؤ مع الميليشيات المدعومة من إيران عبر تستر الحكومة على قتل المتظاهرين ومطاردتها للصحافيين بعد أن افترض أمرها، فيما أدبت الحكومة العراقية منذ توسع دائرة الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد على اتهام أطراف "مجهولة" بالوقوف وراء استهداف المحتجين واستدعاء نظريات المؤامرة.

بغداد - اعترف مقربون من رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي بأن رئيس الحكومة ينفذ أوامر إيرانية لقمع الاحتجاجات في العراق وترويع الناشطين ومطاردة الصحافيين في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب. يأتي ذلك بعد أن كشفت التظاهرات قيام ملثمين باستهداف المتظاهرين خلال الأيام الماضية عبر نشر قناصة من الميليشيات لاستهداف المحتجين. وفي مشهد مرعب، يعكس حجم الهيمنة الإيرانية في العراق، جال سلحون ينتسبون إلى سرايا الخرساني إحدى الميليشيات المنضوية تحت الحشد الشعبي، التي شكلها رئيس فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني من مقاتلين محليين، على مباني وسائل إعلام عديدة، منذ حاولت تغطية التظاهرات، فأحرقوا بعضها وضربوا الصحافيين وهشموا المعدات في البعض الآخر.

ومع قطع الإنترنت عن جميع أرجاء البلاد، انفردت الحكومة بالمحتجين ويطشت بهم، إذ أكد شهود عيان أن رجال الأمن وعناصر الميليشيات ارتكبوا مذبحه ضد المتظاهرين في شارع فلسطين ومدينة الصدر، شرق العاصمة بغداد.

وذكر المقربون من عبدالمهدي أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أشار في اتصاله الهاتفية مع رئيس الحكومة العراقية إلى استهداف المتظاهرين.

وأعرب بومبيو عن أسفه للخسائر في الأرواح خلال الأيام القليلة الماضية، وخض الحكومة العراقية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وأوردت السفارة الأميركية في بغداد في بيانها عن مكالة مايك بومبيو وعبدالمهدي إشارة وزير الخارجية الأميركي إلى "التزام الولايات المتحدة الدائم بعراق قوي وذي سيادة ومزدهر على النحو المبين في اتفاق الإطار الاستراتيجي الثنائي".

واعتبر مراقبون أن هذه الإشارة تمثل عرضا أميركيا بحماية حكومة عبدالمهدي لقاء الابتعاد عن المحور الإيراني في المنطقة. فيما طالب السفير البريطاني في العراق جون ويلكس بإخضاع جميع مرتكبي جرائم العنف على كافة الأصعدة للعدالة.

ونقل ويلكس في تغريدة موقف المملكة المتحدة مما يحصل في العراق بالقول "أعربت المملكة المتحدة عن قلقها البالغ

جرائم ميليشيات إيران موثقة

تناسبها. ربما لا تحتاج القوات الإيرانية إلى الإعلان عن هويتها ما دام رئيس الوزراء العراقي قد القى بمسؤولية القتل على عاتق جهات مجهولة".

وتواصل حكومة عبدالمهدي قطع الإنترنت وحجب مواقع التواصل العراقية إن خدمة الإنترنت ستعمل من الساعة السابعة صباحا حتى الرابعة عصرا يوميا، في أيام الدوام الرسمي لاستمرار العمل في الدوائر الحكومية مع تعليمات من هيئة الإعلام والاتصالات بإيقاف الإنترنت عن محافظات الوسط والجنوب، فيما قوبلت هذه الإجراءات بسخرية واسعة.

وعندما بدأ حجب فيسبوك، تحرك العراقيون سرياً لتزليل تطبيقات الـ"في. بي. إن" (شبكة افتراضية تتيح الاتصال بخوادم خارج البلاد).

وأقدم آخرون على استخدام وسائل اتصال بالاقمار الاصطناعية، وهي ذات تكلفة مرتفعة جدا، من أجل التواصل مع العالم الخارجي.

وبلغت خسائر العراق بسبب إغلاق الإنترنت خلال أربعة أيام إثر التظاهرات 649 مليار دينار عراقي.

العراقية مدعومة بالأحزاب والميليشيات الموالية لإيران.

إلا أن مراقبا سياسيا عراقيا اعتبر أن إصرار الجهات الرسمية في العراق على الاستمرار في إغلاق الإنترنت وإعاقة عمل الصحافيين من خلال تهديدهم يعني بالتأكيد أن الحكومة غير مطمئنة إلى أن خطواتها الاسترضائية ستؤدي إلى إنهاء حالة الاحتقان التي يعيشها الشعب العراقي في المدن ذات الغالبية الشيعية والتي قد تعيد الشباب المحتج إلى الشارع إذا ما انفجرت.

وقال المراقب في تصريح لـ"العرب" "إذا ما نظرنا إلى مواقف الحكومة العراقية على دخول أكثر من سبعة آلاف مسلح إيراني إلى العراق بذريعة حماية الزوار الإيرانيين باعتبارها نوعا من الضوء الأخضر لتدخل إيراني في الأحداث الداخلية، فإن العنف الموجه ضد المحتجين ستزداد وتأثره من غير أن تكون الحكومة العراقية قادرة على إبقائه أو التحكم به نوعياً".

وأضاف "ذلك لأن معالجة الاحتجاجات ستكون اختصاصا إيرانيا معلنا. فحجة حماية الزوار الإيرانيين ستقوم القوات الإيرانية بقمع المتظاهرين بالطريقة التي

القمعي الذي يبديه إزاء التظاهرات، لكنه في النهاية يحقق رغبة الكتل السياسية الموالية لإيران، ما يمنحه فرصة البقاء في منصبه، ولو بشكل مؤقت.

ويجمع هؤلاء على أن استقالة عبدالمهدي لم تعد هدفا بالنسبة للمحتجين ولن تهدئ الشارع الغاضب كما أنها ستؤدي إلى فراغ سياسي، سيكون سده من خلال اتفاق أميركي - إيراني صعبا في هذه المرحلة الشائكة عالميا.

مايك بومبيو ناقش مع رئيس الحكومة العراقية استهداف المتظاهرين من قبل القناصة

ويرى متابعون أن الحكومة العراقية بعد أن مارست القتل علنا في حق المتظاهرين لم يعد لديها ما يمنعها من إعلان ولائها وتبعيتها المباشرة لإيران. وهو ما يمكن أن يشكل مصدر إزعاج للولايات المتحدة التي لم تعلن عن موقف مندد بالعنف الذي مارسته الحكومة

وأربكت الاحتجاجات التي أخذت سدى غير متوقع السلطات العراقية التي راوحت بين الاعتراف بمشروعية مطالب المحتجين والعمل على تهدئتهم بإجراءات عاجلة، من جهة، وبين تجريم حركة الاحتجاج ونسبها إلى "مؤامرة" على النظام، من جهة مقابلة.

وواجهت القوات العراقية مدعومة بميليشيات تابعة للأحزاب الشيعية موجة الاحتجاجات بعنف شديد مستخدمة الرصاص الحي ضد المتظاهرين، ما أسفر عن وقوع العشرات من القتلى في صفوفهم، إضافة إلى الآلاف من الجرحى.

وكثيرا ما تنسب السلطات العراقية إطلاق النار لـ"مسلحين مجهولين"، بينما يؤكد مشاركون في الاحتجاجات أن مطلق النار يشكل عشوائيا هم عناصر ميليشيات تابعة للأحزاب الشيعية التي استهدفتها المتظاهرون بشكل واضح ورفعوا شعارات مضادة لها وهاجموا عددا من مقراتها. وبحسب محتجين، تهدف الأحزاب الشيعية والميليشيات التابعة لها، إلى عسكرة المظاهرات لخلق مبرر لمواجهتها بقوة السلاح.

واعتبر مراقبون أن عبدالمهدي لم تعد لديه فرصة التراجع عن السلوك المبنية، وحماية القوافل أثناء عبور المناطق المبنية وطرق فرض الطوق الأمني والتدريب على القتال في المناطق المبنية". وأشار إلى "تنفيذ تدريبات ثنائية للقوات الخاصة، تركزت على التدريب على استطلاع الشواطئ واقتحام أهداف ساحلية، وتطهير منصة نقط بحري من مجموعة معادية".

وحسب المصدر، قامت "وحدات من القوات المشاركة بتنفيذ الرماية بالخيرة الحية والبحث والإنقاذ والإنزال البحري وتفتيش السفن المشبوهة وتدريب هجوم طائرة دون طيار وهجوم الزوارق السريعة على الميناء".

وأكد أن جميع العناصر المشاركة في التدريب مستمرة في تنفيذ البرامج التدريبية المخطط لها، دون حديث عن موعد لانتهاء المناورتن.

والمناورتن هما "جسر-20" و"أمواج-4" ويتم تنفيذهما بشكل متزامن في مياه الخليج العربي بمشاركة قوات بحرية وجوية سعودية، وأخرى من سلاح البحرية الملكي البحريني.

وأشارت السعودية إلى أن المناورتن تهدفان إلى "التصدي للعمليات الإرهابية على المنشآت البترولية وحماية المياه الإقليمية في الخليج العربي وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة السعودية ونظيرتها البحرينية".

وتأتي المناورتنان في وقت تشهد فيه المنطقة حالة توتر، إذ تتهم واشنطن

إحباط هجوم واسع للحوثيين في الحديدة

من إيران سبتمبر الماضي، على تنفيذ هجوم مفاجئ وذلك بالتزامن مع اجتماع ممثلين عن الحكومة الشرعية والحوثيين والأمم المتحدة على متن السفينة الأممية "انتركتيك دريم" قبالة السواحل الغربية لليمن، والذي انتهى بإعلان لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة التابعة للأمم المتحدة، عن نشر فرق مراقبة في 4 مواقع على الخطوط الامامية من المدينة.

وأفضت مفاوضات اللجنة الثلاثية لإعادة الانتشار بمدينة الحديدة إلى الاتفاق على إنشاء مركز للعمليات في مقر بعثة الأمم المتحدة بالمحافظة.

وتحدث مراقبون حينها عن أنه لا وجود لضمانات قد تردع الحوثيين أو تجعلهم يتقيدون بما تفضي إليه المفاوضات حول كيفية تطبيق اتفاق الحديدة، خاصة بعدما قاموا بخرقه عبر إقدامهم على تنفيذ هجوم مفاجئ في نفس الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة الثلاثية على متن سفينة "انتركتيك دريم".

ويتوقع أن يزيد الانتهاك الحوثي الجديد الوضع العسكري تعقيدا ما ينذر بتجدد الحرب في محيط ميناء الحديدة خاصة وأن الهدنة التي وقعت بناء على اتفاق ستكهولم كانت حذرة جدا من قبل الطرفين وتخللتها الكثير من الخروقات، ما يدل على تحفز كافة الأطراف المتقاتلة وتاهبها لاستئناف القتال.

الحديدة (اليمن) - أحبطت القوات المشتركة اليمنية، هجوما واسعا شنه مسلحو الحوثي بمحافظة الحديدة غربي البلاد، حيث يواصل المتمردون سلسلة انتهاكاتهم لاتفاق الحديدة وتحديدهم للقرارات الأممية.

ونقل البيان عن مصادر عسكرية ميدانية، قولها إن "عناصر الميليشيا الحوثية الموالية لإيران، شنت هجوما واسعا على مواقع القوات المشتركة في محافظة الحديدة من عدة اتجاهات".

وأضافت أن "ميليشيا الحوثي، استخدمت في الهجوم مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة".

ويأتي ذلك رغم الهدنة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في جبهات محافظة الحديدة، التي بدأ سريرانها نهاية العام الماضي، كواحدة من ثمار اتفاق ستوكهولم، قبل أن يخرقه المتمردون.

وفي 13 ديسمبر 2018، توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون، إثر مشاورات في ستوكهولم، إلى اتفاق يتعلق بحل الوضع بمحافظة الحديدة الساحلية (غرب)، إضافة إلى تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الجانبين، الذين يزيد عددهم عن 15 ألفا.

ويواصل الحوثيون بذلك سلسلة انتهاكاتهم لاتفاق الحديدة في اليمن بعدما أقدمت الميليشيات المدعومة

الرياض تدرب جنودها على الدفاع عن منصات النفط

المينية، وحماية القوافل أثناء عبور المناطق المبنية وطرق فرض الطوق الأمني والتدريب على القتال في المناطق المبنية".

وأشار إلى "تنفيذ تدريبات ثنائية للقوات الخاصة، تركزت على التدريب على استطلاع الشواطئ واقتحام أهداف ساحلية، وتطهير منصة نقط بحري من مجموعة معادية".

وحسب المصدر، قامت "وحدات من القوات المشاركة بتنفيذ الرماية بالخيرة الحية والبحث والإنقاذ والإنزال البحري وتفتيش السفن المشبوهة وتدريب هجوم طائرة دون طيار وهجوم الزوارق السريعة على الميناء".

وأكد أن جميع العناصر المشاركة في التدريب مستمرة في تنفيذ البرامج التدريبية المخطط لها، دون حديث عن موعد لانتهاء المناورتن.

والمناورتن هما "جسر-20" و"أمواج-4" ويتم تنفيذهما بشكل متزامن في مياه الخليج العربي بمشاركة قوات بحرية وجوية سعودية، وأخرى من سلاح البحرية الملكي البحريني.

وأشارت السعودية إلى أن المناورتن تهدفان إلى "التصدي للعمليات الإرهابية على المنشآت البترولية وحماية المياه الإقليمية في الخليج العربي وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة السعودية ونظيرتها البحرينية".

وتأتي المناورتنان في وقت تشهد فيه المنطقة حالة توتر، إذ تتهم واشنطن

الرياض - كشفت السعودية الأربعاء عن تفاصيل تدريبات عسكرية تركزت على "استطلاع الشواطئ واقتحام أهداف ساحلية وتطهير منصة نقط بحري من مجموعة معادية"، فيما تهدد ميليشيات الحوثي بمواصلة استهداف النفط السعودي الذي يوفر خمس إمدادات الطاقة في العالم.

وأوضح العميد إبراهيم بن محمد البلوي، المسؤول عن المناورتن من الجانب السعودي، أن القوات المشاركة "تفقدت تدريبات تركزت على السيطرة على نقاط التفتيش، واقتحام المناطق



الجاهزية جزء من الردع